







سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، يلتقي يوشيماسا هاياشي، وزير خارجية اليابان، في أبوظبي، وتم أثناء اللقاء مناقشة العلاقات الاستراتيجية وآخر التطورات على الساحة الدولية



مقال الضيف سعادة نوبورو سيكيغوتشي القنصل العام لليابان في دبي

الرحلة الضريبية مستمرة: الاستعداد لتعديلات ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

تحديث لوائح الأعمال: المرسوم الاتحادي المرقم ٣٢ بشأن الشركات التجارية

معرض كريستون الشرق الأوسط ٢٠٢٢

كلمة رئيس التحرير



راجو مينون

تحية من كريستون مينون.

أختتم أول معرض إكسبو عربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا ، في ٣١ مارس ٢٠٢٢. بعد ستة أشهر من افتتاح المدينة التي بلغت كلفتها ٧مليارات دولار في الصحراء، أسدل الستار على "إكسبو ٢٠٢٠ دبي" بحفل باهظ تخللته عروض الألعاب النارية وحف لات قدمها أيتونات الموسيقى العالمية. وباعتبارها أول مضيف في العالم العربي، عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة جوهر الضيافة العربية من خلال تخصيص جناح لكل دولة مشاركة مع مخطط تصميم بارع.

تشير التقديرات إلى أن ما يقارب الـ٢٣ مليون زائر توافدوا إلى أجنحة ١٩٠ دولة مشاركة في الإكسبوعلى مدار ١٨٢ يوماً ، الأمر الذي لعب بدوره دوراً حيوياً في تعزيز القطاعات الاستراتجية للمنطقة مثل الضيافة ، السياحة والعقارات.

فقد ساهم إكسبو ٢٠٢٠ في ١٢٢ مليار درهم إماراتي من إجمالي القيمة المضافة ، إلى جانب خلق ٩٠٥،٢٠٠ فرصة عمل سنوياً في الاقتصاد الإماراتي حتى عام ٢٠٣١، وذلك وفقاً لدراسات التأثير الاقتصادي. فبينما يعتبر عدم اليقين العدو الأول للمستثمر، اتخذت دولة الإمارات عدة خطوات لتعزيز النظام البيئي المالي الذي يحافظ على ميزة تنافسية في بيئة الاستثمار والأعمال المعولمة تدريجيا.

يصادف عام ٢٠٢٢ الذكرى الـ٥٠ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات واليابان. وفي مقال الضيف لهذا العدد، يشرح سعادة نوبورو سيكيغوتشي، القنصل العام لليابان في دبي ، بالتفصيل العلاقة طويلة الأمد المتعلقة بالتجارة ومساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلقي الضوء على الرؤى المستقبلية لكلا البلدين.

أتقدم بأحر التهاني إلى سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة على سعيهم المتواصل لتعزيز المكانة الاقتصادية للدولة وجهودهم الحثيثة للعب دور حاسم ومساهم في مستقبل العالم عن طريق الابتكار، التكنولوجيا، الصحة، الابداع في صميم الصلات البشرية، من أجل جذب ريادة الأعمال والاستثمار. فالنجاح الذي حققه "إكسبو ٢٠٢٠ دبي" ما هو إلا مجرد بداية في عملية بدء اقتصاد أكثر مرونة، متنوع، مستدام وقائم على المعرفة.



أعرب كل من معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي ، وزير دولة للتجارة الخارجية ، وسعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد ، عن ثقتهما في أن كتيب كريستون مينون "ممارسة الأعمال في دبي – ٢٠٢٢" سيكون أداة استثمار فعالة لتشجيع الاستثمارات على نطاق واسع في دولة الإمارات، بعد أن تسلما الكتيب من قيادة كريستون مينون المثلة بكل من راجو مينون، الرئيس التنفيذي والشريك المدير ، خالد الشمس، الشريك الأقدم والرئيس التنفيذي للمجموعة، وسودير كومار، الشريك الأقدم ورئيس الاتصال المؤسسي للمجموعة، وذلك في مقر وزارة الاقتصاد

أخبار كريستون مينون ٢



المرسوم الاتحادي رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ المتعلق بالشركات التجارية



بوشباکاران کي بارامباث شريك أقدم کريستون مينون لخدمات الشرکات pushpan@krestonmenon.com

نشرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة نص المرسوم الاتحادي رقم ٢٢ لعام ٢٠٢١ بشأن قانون الشركات التجارية الذي دخل حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢ ، وهو التاريخ الذي ألغي فيه القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٥ وتعديلاته (قانون الشركات التجارية ٢٠٢٠).

أحكام وتعديلات هامة في القانون:

الشركات المساهمة العامة (ش.م.ع)

- أ. السماح بتأسيس الشركات لأغراض الاستحواذ والاندماج ، والشركات ذات الغرض الخاص ، ووضع إطار قانوني لهذه الأشكال القانونية الجديدة واستثنائها من بعض أحكام قانون الشركات من خلال قرار يصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع ينظم عمل هذه الأشكال من الشركات.
- ب. إلغاء الحد الأقصى والأدنى لنسبة مساهمة المؤسسين في رأسمال الشركة عند الطرح العام ، وكذلك إلغاء تحديد مدة الاكتتاب بالقانون وترك الأمرين لما تحدده نشرة الاكتتاب.
- ت. إلغاء شرط جنسية أعضاء مجلس الإدارة وترك التنظيم لما يقرره المساهمون في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وفقا للشروط والأحكام التي تحددها السلطة المختصة.
- ث. السماح للشركات بالتحول إلى شركة مساهمة عامة وبيع أسهمها أو طرح أسهم جديدة في اكتتاب عام دون التقيد بنسبة معينة وذلك من خلال اتباع آلية البناء السعري للورقة المالية.
- ج. السماح للشركات بالتقسيم وايجاد قواعد قانونية تحكم عمليات التقسيم ، بما يسهم في تنويع أنشطة الشركة ومجالات عملها وزيادة مشاريعها وفرص نموها.
- خ. السماح للشركات بتحديد القيمة الاسمية وتحديد نسبة الطرح.
 قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٢١ يسمح للمساهمين بتحديد
 القيمة الاسمية للأسهم كما هو منصوص عليه في النظام
 الأساسي للشركات المساهمة العامة وبالتالي إلغاء نطاق ١ إلى ١٠٠
 درهم المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٢٠

- د. إيجاد حلول تمويليلة للشركات من خلال إصدار فئات أخرى من الأسهم.
- ذ. السماح للشركات بإصدار أسهم مخفضة في حال انخفاض القيمة السوقية لسعر سهم الشركة عن القيمة الاسمية ، وأن تخضع لـ (أ) إصدار قرار خاص ، و (ب) الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع . ومع ذلك ، فإن نتيجة إصدار أسهم مخفضة ستؤدي إلى احتياطي سلبي يجب تسويته من الأرباح المستقبلية قبل توزيع أي ربح على المساهمين.

الشركات ذات المسؤولية المحدودة

- انتهاء مدة عضوية مجلس المديرين للشركة
- أذا أنتهت مدة عضوية مجلس المديرين للشركة ولم يتم إعادة تشكيل مجلس مديرين جديد ، يستمر مجلس المديرين الحالي في تسيير أعمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة وذلك لمدة لا تزيد عن ٦ أشهر. وفي نهاية هذه الفترة يجب تشكيل مجلس مديرين من قبل الشركة ، وفي حالة عدم مديرين لمدة لا تتجاوز سنة ، يجب على الشركة خلالها تعيين مجلس مديرين جديد. لذلك ، فان تعيين مجلس مديرين من قبل دائرة التنمية الاقتصادية هو إجراء موقت سيتم اللجوء إليه في حال فشل الشركة ذات المسؤولية المحدودة في تعيين المجلس بنفسها.

ب. تعيين مجلس الرقابة

ألزم قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٢٠ الشركات ذات المسؤولية المحدودة بتعيين مجلس رقابة عندما يزيد عدد المساهمين على ٧. وزاد قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٢١ العدد المطلوب إلى ١٥ مساهم. يتم تعيين مجلس الرقابة من قبل ثلاثة شركاء على الأقل للاشراف على التقارير ، الميزانيات، توزيع الإرباح السنوية للشركة ، وكذلك الاشراف على مديري الشركة ذات المسؤولية المحدودة وتقديم تقرير إلى الجمعية العمومية.

ب. تخفيض الاحتياطي القانوني

خفض قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٢١ مدى تخصيص الاحتياطي القانوني من ١٠٪ إلى ٥٪ وكما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٢٠ ، وأكد قانون الشركات التجارية لعام٢٠٢١ على أنه بامكان المساهمين ايقاف هذا التخصيص إذا ما وصل الاحتياطي القانوني إلى ٥٠٪ من نسبة رأس المال

فروع الشركات الأجنبية

سمح القانون لفروع الشركات الأجنبية المرخص لها بالعمل في الدولة أن تتحول إلى شركة تجارية تحمل الجنسية الإماراتية





سورائد ارجيسرائي الشريك الاداري والرئيس التنفيذي أم أم جي أس للاستشارات surandar@mmjs.co

أصدرت وزارة المالية تفاصيل دقيقة حول نظام ضريبة الشركات على شكل بيان صحفي وأسئلة شائعة نشرت في البوابات الالكترونية للسلطات الضريبية مثل وزارة المالية في دولة الإمارات والهيئة الاتحادية للضرائب. وجاءت هذه الخطوة بدافع من رغبة دولة الإمارات في الاندماج بمجتمع الأعمال التجارية العالمي وتلبية المعايير الضريبية الدولية ، مع تقليل عبء الامتثال إلى أقل حد ممكن للشركات الإماراتية وحماية الشركات الصغيرة والناشئة.

من جهته، أكد سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية أن "اليقين بوجود نظام ضريبة شركات تنافسي يعكس أفضل الممارسات، مقروناً بشبكة واسعة من اتفاقات الازدواج الضريبي، سيعزز مكانة دولة الإمارات كمحور رائد في العالم للأعمال والاستثمار".

ويجري حاليا الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على نظام ضريبة الشركات (قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات) ومن المتوقع إصداره خلال عام ٢٠٢٢. وبمجرد اصداره سيوفر قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات تفاصيل وإرشادات حول العديد من الجوانب المهمة.

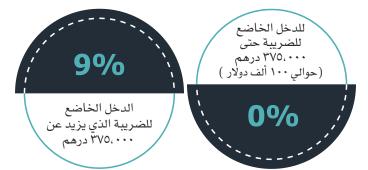
ستخضع الشركات الإماراتية لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات على فترات زمنية متداخلة من السنوات المالية اعتباراً من أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٣. فالكيان الذي لديه سنة مالية تبدأ في ١ يوليو ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ سيكون خاضعاً لقانون ضريبة الشركات اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٣. بينما الكيانات التي لديها سنة مالية تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣٢ ديسمبر ٢٠٢٣ ستكون خاضعة لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات اعتباراً من يناير ٢٠٢٣.

نظرة عامة

يطبق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات على كافة الأعمال والأنشطة التجارية في الدولة، باستثناء أنشطة استخراج الموارد الطبيعية والتي ستبقى خاضعة لضرائب الشركات على مستوى الإمارة المحلية. وبالمثل سيطبق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات على الأفراد بالرجوع إلى الفرد الذي يمتلك (أو يتوجب عليه الحصول على) رخصة تجارية و/أو أنشطة مهنية في دولة الإمارات. وهذا يشمل الدخل الذي يكسبه المهنيون المستقاون نظير ممارستهم لأنشطة تتم بموجب ترخيص أو تصريح عمل حر.

النسب وحساب الضريبة

بناء على نظام نسب الشرائح ، العنوان الرئيسي لضريبة الشركات في دولة الإمارات تم تثبيته عند ٩٪ يتم حسابها على الدخل الخاضع للضريبة وفق التالي



يمكن تطبيق نسب ضريبية مختلفة على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات المستوفية لمعايير محددة يتم وضعها وفق الركيزة الثانية لمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢,٠

سيتم احتساب الدخل الخاضع للضريبة لسنة ضريبية بناء على محاسبة صافي الربح / الدخل للأعمال المدرجة في البيانات المالية المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة المقبولة دولياً ، بعد التعديلات المنصوص عليها

مع معدل ضرائبي يبلغ ٩٪ يظل نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات واحد من أكثر السلطات الضريبية تنافسية في العالم

الاعفاءات من ضريبة الشركات في دولة الإمارات

بموجب ما جاء في الأسئلة الشائعة ، جعلت بعض المدخولات خار نطاق ضريبة الشركات ، من ضمنها:

- لن يخضع المستثمر الأجنبي لضريبة الشركات في دولة الإمارات إذا لم يكن دخله ناجم عن أرباح مستحصلة من تجارة / أعمال عادية في دولة الإمارات
- لن تفرض ضريبة الشركات في دولة الإمارات على رأس المال
 والعوائد التي تتلقاها شركة إماراتية من "حصصها المؤهلة" ، و
- لن تفرض ضريبة الشركات في دولة الإمارات على المعاملات المؤهلة بين الشركات في ذات المجموعة الضريبية وإعادة الهيكلة شريطة استيفاء الشروط اللازمة

كما أعلن عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستحترم الحوافز الضريبية الملزمة للشركات الموجودة في المناطق الحرة ، بشرط أن تلتزم هذه الكيانات المؤهلة بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأن لا إضافة إلى ذلك ، قد تحتاج نماذج الأعمال الحالية لتجارة السلع و / أو تقديم الخدمات لإعادة هيكلة بمجرد إصدار الإرشادات من قبل وزارة المالية. مع ذلك ، سيتعين على شركات المناطق الحرة الامتثال لالتزامات معينة بموجب نظام ضريبة الشركات في دولية الإمارات ، من ضمنها الالتزام بالتسجيل وتقديم الإقرار الضريبي للشركة والمطالبة بالاعفاء حسب مقتضى الحالة.

جوانب رئيسية أخرى جديرة بالملاحظة من الاعلان

سيتيح نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات للشركات استخدام الخسائر المتكبدة (من تاريخ سريان ضريبة الشركات) لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة في السنوات الضريبية اللاحقة. وبناء على التوجيهات الحالية ، يبدو أنه سيتم تطبيق الأهلية للخسائر الضريبية على أساس مستقبلي، أي اعتباراً من السنة الضريبية الأولى فصاعداً.

علاوة على ذلك ، سيتم تطبيق مفهوم "الوحدة المالية" كجزء من قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات، بمعنى أن مجموعة شركات إماراتية مؤهلة يمكن أن تختار تشكيل مجموعة ضريبية وتقديم اقرار ضريبي واحد (موحد) وفقاً لشروط سيتم تحديدها.

لم يتم تضمين قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات نظام الاستقطاع الضريبي. بمعنى آخر ، لن يكن هناك استقطاع ضريبي على المدفوعات المحلية والخارجية. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة تخفيف عن كاهل الأعمال التجارية في دولة الإمارات حيث أن إدخال نظام الاستقطاع الضريبي يزيد من عبء الامتثال والتعقيدات الإدارية الأخرى.

سيتم السماح بالإئتمان الضريبي الأجنبي مقابل ضريبة الشركات المستحقة في دولة الإمارات. وهذا يتماشي مع أنظمة ضرائب الشركات المعمول بها في جميع أنحاء العالم.

يجب على الشركات في دولة الإمارات الامتثال لقواعد التسعير التحويلي الدولية ومتطلبات التوثيق وفقاً لارشادات التسعير التحويلي الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بصيغتها المعدلة في ٢٠٢٢) لمعاملات الأطراف ذات الصلة. وسيكون من المثير للاهتمام

معرفة فيما إذا كانت قواعد التسعير التحويلي المحلية قد تم ادخالها على غرار بقية السلطات الضريبية في المنطقة.

اعتبارات محاسبية

بناء على ما ورد في الأسئلة الشائعة ، يجب أن يكون حساب الأرباح / العوائد للشركة (التي تعد نقطة البداية لحساب الدخل الخاضع للضريبة) وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة دولياً. وبالتالي، سيكون إلزامياً على جميع الشركات الخاضعة لنظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات الاحتفاظ بسجلات محاسبة وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية أو مباديء المحاسبة المقبولة عموماً السائدة. سيكون من المثير للاهتمام رؤية فيما إذا قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات سيفرض التدقيق على البيانات المالية السنوية في غياب الشرط الإلزامي لشريحة واسعة من الشركات في دولة الإمارات بموجب القانون التجاري



فوائد أساسية وما يجب أن تفعله الشركات في غضون ذلك

لقد أوضح الإعلان والإرشادات التي أصدرتها وزارة المالية في دولة الإمارات الأوجه الرئيسية لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات، ومع ذلك لا تزال هناك العديد من النقاط الغامضة التي تنتظر التوضيح في هذا القانون ولوائحه التنفيذية. ففي حين يتضمن الاعلان فرض ضريبة بمعدل أعلى على المجموعات الكبرى متعددة الجنسيات، ننتظر لنرى كيف سيتم تنفيذ هذا الأمر من منظور السياسة (على سبيل المثال، زيادة معدل الضريبة أو أقل ضريبة محلية / ضريبة موازية).

يجب على الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة مراعاة ما يلي كي تستعد جيدا قبل بدء العمل بقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات:

يجب ابتداءا القيام بعمليات تقييم للوظائف المالية للعمليات التجارية الحالية من أجل تحديد المجالات المتسعة التي يمكن آن تمثل تحديا في منظور ضريبة الشركات في دولة الإمارات.

مناقشة القضايا التي تم تحديدها مع الأقسام ذات الصلة وتخطيط نهج / منهجية لاعتمادها في تطبيق ضريبة الشركات في دولة الإمارات.

تحديد إمكانية إعادة هيكلة العمليات التجارية وتحسين هيكيلة الأعمال من أجل تقليل تأثير ضريبة الشركات المقترحة ولوائح التسعير التحويلي المتوقعة.

إجراء تحليل فجوة لتحديد التغييرات في النظام من أجل تلبية متطلبات المعلومات المالية للامتثال في دولة الإمارات



UAE & JAPAN

Diplomatic Relations

علاقات طويلة الأمد بين اليابان والإمارات العربية المتحدة



سعادة نوبورو سيكيغوتشي القنصل العام لليابان <u>ش</u>دبي

في هذا العام ٢٠٢٢ ، تحتفل كل من اليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة بالذكرى الـ٥٠ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، التي تأسست في ٤ مايو من عام ١٩٧٢. وقد نجح البلدان طوال الـ٥٠ عاما الماضية في تعزيز العلاقات القوية والودية بينهما.

لطالما برزت العلاقات التجارية بين اليابان ودولة الإمارات من خلال التعاون في مجال الطاقة. مع ذلك ، عملت الحكومتان معاً في السنوات الأخيرة على توسيع نطاق التعاون ليشمل مجالات عدة مثل التعليم ، الطاقة المتجددة واستكشاف الفضاء. اسمحوا لي أن أشير إلى أهمية "مبادرة الشراكة الاستراتيجية الشاملة" CPSI بين بلدينا ، والتي صممت كاطار تعاون جديد ، بناء على البيان المشترك الصادر لمناسبة الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء آنذاك ، السية شينزو آبي ، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٨. تغطي "مبادرة الشراكة الاستراتيجية الشاملة" ٢ مجالا للتعاون ، وليس فقط المجالات التقليدية مثل الطاقة والأعمال، ولكن أيضا التكنولوجيا وتمكين المرأة.

واليوم ، ازدهر التعاون الثنائي بين البلدين ليخرج من الأرض ويصل إلى الفضاء. ففي شهر فبراير الماضي أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول بلد عربي يصل إلى المريخ من خلال مهمة المريخ المسماة "مسبار الأمل"، الأمر الذي أثار حماسة الناس في دولة الإمارات واليابان. أطلق "مسبار الأمل" من مركز تانيغاشيما للفضاء في اليابان عن طريق الصاروخ HTA الذي تم صنعه في اليابان من قبل شركة ميتسوييشي للصناعات الثقيلة اليابانية المعروفة. وهذه واحدة من مساهمات عديدة لليابان في مهمات استكشاف

الفضاء الإماراتية ، والانجاز الذي تحقق يمنحنا حرفيا "الأمل" في مستقبل تعاوننا الثنائي.

وعندما ننظر باتجاه إكسبو، يمكن آن نجد روابط مثيرة للاهتمام بين البلدين. فقد شاركت إمارة أبوظبي في إكسبو للمرة الأولى حتى قبل تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، عندما استضافت مدينة أوساكا اليابانية الإكسبو في عام ١٩٧٠. وبعد نصف قرن من ذاك التاريخ ، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة "إكسبو ٢٠٢٠ دبي" الذي يعتبر أول إكسبو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والذي شهد أكبر تجمع عالمي منذ بداية الوباء ، وانتهى في ٢٠٢ مارس ٢٠٢٢، وحينها تم تسليم راية استضافة إكسبو من دبي إلى أوساكا كانساي.

العلاقات التجارية

اسمحوا لي أن أقدم لكم لمحة عن العلاقات التجارية بين اليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة. في عام ٢٠١٩ ، أي قبل الوباء، بلغت القيمة الاجمالية للواردات من اليابان إلى دولة الإمارات ٢، ٧ مليار دولار ، والصادرات من دولة الإمارات إلى اليابان ٢، ٢٦ مليار دولار. بينما في عام ٢٠٢٠ نخفضت القيمة الاجمالية لكل من الواردات من اليابان والصادرات إلى اليابان لتصل إلى ٥، ٥ مليار و ٣، ٢٦ مليار من اليابان والصادرات إلى اليابان لتصل إلى ٥، ٥ مليار و ٣، ٦٦ مليار شركاء استيراد من اليابان وتحافظ على روابط تجارية قوية مع شركاء استيراد من اليابان وتحافظ على روابط تجارية قوية مع اليابان. تشكل معدات النقل غالبية الصادرات اليابانية إلى دولة الإمارات. كما تعد دولة الإمارات وجهة مفضلة لمنتجات الصاعات اليابانية ، لأنها كانت على الدوام قاعدة إعادة تصدير إلى الأسواق الخارجية بالنسبة لهذه المنتجات. وستظل أهمية دولة الإمارات بالنسبة لليابان كشريك تجاري مقرب دون تغيير في الإمارات المنظور.

أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية وروابط الأعمال بين البلدين، تعمل حاليا حوالي ٢٩٠ شركة يابانية في دبي والإمارات الشمالية ، تغطي

مجموعة واسعة من المجالات بضمنها التصنيع ، تجارة الجملة وتجارة التجزئة وخدمات النقل. كما أسست العديد من الشركات اليابانية مقراتها الإقليمية لممارسة الأعمال في الشرق الأوسط وأفريقيا في دبي، نظرا لما تتمتع به من بيئة مشجعة للأعمال للشركات الأجنبية التي أنشئت وتعززت بواسطة دولة الإمارات على مدار الـ ٣٠-٤ عاماً الماضية، بفضل ما تتمتع به من استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي ، والمحافظة بشكل ممتاز على الأمن والسلامة العامة وكذلك البنية التحتية المتازة ، على سبيل المثال وليس الحصر الكهرباء ، المياه ، الاتصالات ، الرعاية الصحية ونظام التعليم.

علاوة على ذلك ، هناك العديد من المناطق الحرة مع قيود أقل أمام المستثمرين الأجانب، واللغة الإنكليزية منتشرة بشكل كبير كلغة أعمال في دولة الإمارات. هذه هي العوامل التي ساهمت في حصول دولة الإمارات على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الداعالمياً في تصنيف بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ولكن، أعتقد أن السبب الأهم هو أن دبي قد نجحت في خلق مجتمع متنوعاً ومتسامحاً حيث يعيش فيه الناس من مختلف البلدان والخلفيات بكل سهولة ويسر. إذ يجد مجتمع الأعمال الوافد أنه من الجيد أن يكون بإمكانه العثور على أطعمة غير حلال ومشروبات كحولية في أماكن محددة في الإمارة.



بالإضافة إلى ذلك ، نجحت دبي في التخفيف من الاثار الاجتماعية والاقتصادية للوياء منذ أوائل عام ٢٠٢٠ ، من خلال فرض اختبارات ال PCR بشكل واسع في الإمارة بالتزامن مع تقوية أنظمتها الصحية ، عن طريق استئناف استقبال المسافرين ومن بينهم السياح من الخارج في بداية يوليو ٢٠٢٠ وكذلك تسريع عمليات التلقيح إلى أعلى وتيرة ممكنة. وبعد ذلك ، في اكتوبر ٢٠٢١ إفتتح "إكسبو ٢٠٢٠ دبي" أبوابه أمام العالم ، متبنيا تدابير وقائية فعالة ضد "كوفيد -٢٩". ووصل الحدث ، الذي أضطر إلى التأجيل عام واحد بسبب الوباء، إلى نهايته الكبرى في نهاية مارس ٢٠٢٢ محققا نجاحاً باهرا. ويثبت هذا النجاح أن التدابير الوقائية التي وضعتها دبي كانت صحيحة ومناسبة.

منذ المرحلة الأولى للوباء ، طبقت حكومة دبي سياسة صارمة في إدارة المجتمع مع "كوفيد-١٩"، وأتاحت هذه السياسة لدبي فرصة الاستمرار في كونها وجهة استثمارية قيمة وجذابة ليس لليابان فحسب بل لجميع بلدان العالم.

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لكلا البلدين

نحن اليابانيون نرحب بخطوة تجديد اللوائح التنظيمية للاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات على مدار السنوات الخمس الماضية. إذ يمكن لالغاء شرط الغالبية المطلوبة لنسبة المواطنين الإماراتيين في الاستثمارات الأجنبية مع التعديل الذي تم على قانون الشركات التجارية في سبتمبر ٢٠٢٠ ، أن يكون بمثابة دفعة تشجيع للشركات اليابانية التي عادة ما تفضل استثمارات رأس مال بنسبة ٢٠١٠. وحتى الشركات اليابانية ، التي سبق أن أسست مكاتبها في المناطق الحرة، ترى أن هذه السياسة الجديدة مؤشر نمو ايجابي في دولة الإمارات كونها خارجها أيضا.

والجدير بالذكر أن كل إمارة تلعب دوراً استباقياً في جذب الشركات الناشئة من الخارج. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بعض الأمثلة في دبي ، واحة دبي للسليكون ، مركز دبي للمشاريع الناشئة ، ومركز دبي المالي العالمي. علاوة على ذلك ، تنظيم العديد من الفعاليات ، مثل جيتكس ومهرجان الشارقة لريادة الأعمال ، في أماكن مختلفة في دولة الإمارات لعرض أحدث التقنيات والأفكار من جميع أنحاء العالم ، وتحول الشركات الناشئة اليابانية هي الأخرى انتباهها نحو دولة الإمارات.

إضافة إلى ذلك ، أود أن أشير إلى العلاقات التجارية المتنامية ين اليابان ودولة الإمارات ، ليس فقط على المستوى الوطني ولكن على المستوي المحلي أيضا ، على سبيل المثال العلاقة بين دبي ومحافظة أوساكا ، أو مدينة أوساكا ، المدينة المستضيفة لإكسبو غرفة تجارة وصناعة أوساكا فعالية عبر الانترنت مع غرفة تجارة وصناعة دبي وبقية بلدان الشرق الأوسط تسعى لشركات مقرها في دبي وبقية بلدان الشرق الأوسط تسعى فراير ٢٠٢٢ ندوة جمعت اليابان والإمارات لتشجيع فاليات الاحتفال بالذكرى الـ٥٥ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بن اليابان والإمارات.



رؤية مستقبلية

مثلما أشرنا سابقا ، يصادف هذا العام الذكرى الـ٥٠ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والإمارات ، وبصفتي القنصل العام لليابان في دبي والإمارات الشمالية ، أود التأكيد على الجهود التي بذلتها في المجالات التالية لجعل علاقاتنا متعددة المستويات والأوجه خلال السنوات الـ٥٠ المقبلة.

أولاً، اسمحوا لي أن أتناول الجانب الاقتصادي. أود أن أستقطب شركات يابانية جديدة إلى دولة الإمارات ، لا سيما الشركات الناشئة، بالإضافة إلى تقديم الدعم للشركات اليابانية التي تعمل حالياً في دولة الإمارات. فمن ناحية ، أنا أؤمن بوجود الكثير من الشركات الناشئة في اليابان القادرة على توفير الحلول لاحتياجات المنظمات الحكومية وكذلك للشركات الخاصة في دولة الإمارات.

ومن ناحية أخرى ، أشعر بقوة أنه يجب بذل الجهود لجعل الشركات اليابانية الناشئة تدرك أهمية جاذبية دولة الإمارات كقاعدة أعمال لها ، وكذلك فرص الأعمال التي تقدمها دولة الإمارات لرواد الأعمال الأجانب. على هذا الأساس، أود تشجيع التبادل بين الشركات ومن بينها الشركات الناشئة في كلا البلدين، والمساهمة في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي لبلدينا.

وثانيا، أود زيادة عدد السياح الوافدين من دولة الإمارات من خلال تعريفهم بسحر اليابان على اختلاف أنواعه ، خاصة ما يتعلق بالطعام مثل الشريحة الواسعة من فنون الطهي في اليابان والمكونات اليابانية عالية الجودة. لقد قدمنا ساروما واغيو ، الذي يعتبر أحد أفضل أنواع اللحم البقري المنتج من محافظة هوكايدو ، وفاكهة الكاكي من محافظة فوكوشيما ، والبطيخ الملكي من محافظة شيزوكا ، عند استضافتي لحفل استقبال عيد ميلاد الامبراطور لمناسبة الذكرى ٦٢ لميلاد صاحب الجلالة الامبراطور ناروهيتو ، في فبراير الماضي. وبعد مشاهدة الطابور الطويل وتلقي ردود أفعال إيجابية من الضيوف ، لمست مرة أخرى الإمكانات التسويتية الهائلة التي تتمتع بها منتجاتنا الغذائية.

وأخيراً، أود تطوير منصات لمزيد من التبادل بين شباب اليابان ودولة الإمارات الذين سيقودون الأجيال المقبلة في بلدينا الكبيرين. وفي هذا السياق، أنا مهتم بشدة في تشجيع التبادل في مجالات جديدة مثل الرياضة الالكترونية والالعاب الالكترونية. فقد اعترفت اللجنة الأولبية الإماراتية موخراً بالرياضة الالكترونية كحدث رسمي، وهذا يثبت الشعبية المتامية للرياضة الالكترونية في دولة الإمارات. لدي توقعات كبيرة في أن يلعب الشباب دورا رئيسيا في تعميق التفاهم المتبادل بين اليابان ودولة الإمارات وأن يكونوا القوة الدافعة لتعزيز علاقاتنا المتناغمة في السنوات

> كريستون مينون ترحب بسفير جمهورية رواندا في دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء زيارته للمقر الرئيسي لكريستون مينون في دبي



خالد الشمس، الشريك الا إلى جانب سودير كومار. المؤسسي للمجموعة، ير-سفير جمهورية رواندا ب وسعادة ادوارد بيزوموري العامة لجمهورية رواندا العمال استكشاف الفرص

خالد الشمس، الشريك الأقدم والرئيس التنفيذي للمجموعة، إلى جانب سودير كومار، الشريك الأقدم ورئيس الاتصال المؤسسي للمجموعة، يرحبان بسعادة ايمانويل هاتيجيكا، سفير جمهورية رواندا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة ادوارد بيزوموريمي، الوزير المستشار للقنصلية العامة لجمهورية رواندا في دولة الإمارات. تناول جدول الأعمال استكشاف الفرص وتعزيز التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة ورواندا.

معرض كريستون الشرق الأوسط ٢٠٢٢



ي ٢٧ يناير ٢٠٢٢ ، نظمت كريستون غلوبال أول معرض كريستون الشرق الأوسط. وبدأ الحدث ، الذي أقيم عبر الانترنت، بخطاب الافتتاح الذي ألقته ليزا روبنس، الرئيس التنفيذي لكريسون غلوبال ، وعبرت فيه عن الترحيب بجميع المشاركين والمتحدثين. إذ نظرا للفرص الثمينة التي توفرها منطقة الشرق الأوسط للعملاء الباحثين عن توسيع نطاق أعمالهم إلى الخارج، فإن هدف المعرض هو منح شركاء كريستون غلوبال نظرة عامة على الفرص والتحديات التي تمثلها الشرق الأوسط. ويفيية تقديم المشورة لعملائها للاستفادة من سوق الشرق الأوسط. ويؤ هذا المعرض ، قدمت كل شركة عضو تعمل في المنطقة لمحة عامة ولضرائي.

تفتخر كريستون الشرق الأوسط بتحقيق ايرادات تبلغ 0, ٣٥ مليون دولار، وهي تغطي ١٢دولة – البحرين ، مصر ، الاردن ، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، فلسطين، قطر ، المملكة العربية السعودية ، تركيا ، دولة الإمارات العربية المتحدة واليمن، من خلال ٤٠ مكتباً و ٨٠٠ موظف.

في حواره التمهيدي، قدم سودير كومار ، الشريك الأقدم ورئيس الاتصال المؤسسي للمجموعة، نظرة عامة عن التوقعات الاقتصادية في الشرق الأوسط. وبالمثل، كان لديه عرض تقديمي شامل تناول نظرة اقتصادية عامة لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي تشمل البحرين، سلطنة عمان، الكويت، قطر والملكة العربية السعودية.

من جانبه، تحدث محمد ممدوح ، الشريك في كريستون مصر ، عن النصف الآخر من المنطقة الذي يشمل مصر ، الاردن ، لبنان، فلسطين، تركيا واليمن. وعرض كلا المتحدثين الأنظمة التنظيمية والاستثمارية في كل بلد، وكذلك النظام الاقتصادي التنافسي الذي يوفره كل بلد وكيفية استفادة المستثمرين من جميع أنحاء العالم من هذا النمو. وفي ختام العرض ، شرح محمد ممدوح خدمات الاستشارات التي تقدمها شركتهم والتي

تركز على تمويل الشركات ودعم التعاملات، بينما ناقش سودير كومار العناية المالية الواجبة وتقييم الأسواق.

وعقب انتهاء النظرة الاقتصادية العامة للشرق الأوسط، قدم محمد اسماعيل، الشريك في كريستون سيندي و باترجي، عرضا ثاقباً حول قدرات التدقيق، المحاسبة والتعهيد لشركات كريستون في المنطقة.

كما قدم بإلاكريشنان كاريوت، الشريك في كريستون اس في بي، شرحاً وافياً عن مشهد الضرائب في الشرق الإوسط.

بشكل عام، حقق المعرض الأول لكريستون الشرق الأوسط نجاحا بحضور أكثر من ٢٠٠ شخص، من بينهم شركاء كريستون غلوبال حول العالم





ملحوظة هامة 🚽 المعلومات الواردة في النشرة تعبر عن آراء شخصية لمحرريها الكرام وليس الرأي الموحد لكريستون مينون لخدمات الشركات.